والمجاز المختلف فيه نقله البعض عن ابن كمال باشا وانظر ما علة
المجاز على هذا الا يقال العلاقة الجزئية لانا نقول نقل الناصر
اللقاني في هوامشيه على المطول عن السعد التفتازاني
انه لابد في اعتبار الجزئية من كون تركيب الكل من الاجزاء
حقيقيا لا اعتباريا كما هنا والا فقد يعد بانه مستعمل في كل
من المعنيين على حدته وانه لزم عليه الجمع المذكور فتختلف
العلاقة باختلاف المعنيين فتارة تكون المشابهة
بينهما وتارة تكون غيرها ويؤيده ما نقل عن ابن عبد السلام
وجزم به الدماميني وغيره انه مستعمل في حقيقته
ومجازه وهذا هو التضمين النحوي وفي كونه مقيسا
خلاف ونقل ابو حيان في ارتشافه عن الاكثرين انه
يقاس واما البياني فتقدير حال تناسب المحمول بعدها
لكونها تقديرا لليم على الوجه الذي وقع عليه ذلك المحمول
ولا تناسب العامل قبلها لكونه لا يتعدى الى ذلك المحمول
على الوجه المذكور وهو قياسي اتفاقا لكونه من حذف
العامل لدليل هذا ما درج عليه السعد ومتابعوه
وقال ابن كمال باشا الجواب التضمين البياني هو التضمين
النحوي وانما جاء الوهم للسعد من عدم الكشاف
حيث قدر فارجين عن امر فتوهم انه تقدير لعامل
آخر وليس كذلك بل هو تفسير للفعل المضمن اي
مخرجون اقتصر على بيان المعنى الطارئ لانه المحتاج
للبيان وكن اما بعده لا فعل اي صرفه بالقتل فهو بيان
للمعنيين معا واصلح لي في ذريتي اي بارك جعلهم ابن

الحاجب

الحاجب من باب فلان يعطي ويمنع ويعد وينقطه اي ممن تتصل
المتعدية متروكة اللازم كانه قيل يفعل الاعطاء والمنع والوعد
والقطع واذا قصد هذا المعنى ثم قصد ذكر ما تعلق
متعلقه اتى به مجرورا بالباء كما في المغني في الآية
اوقع الصلاح في ذريتي دماميني ابو تنبه اي تبعد
ومنه ابو التضمين من حيث هو لا يفيد كون
المضمن فعلا متعديا بنفسه بل التضمين لازما ولهذا فصله
بمن فاندفع ما قاله يس تحتا واقره البعض ان البيت
ليس مما نحن فيه لان الفعل فيه متعد الى واحد وصار
بالتضمين متعديا الى ثان بحرف الجر كيف ترانى قاليا
بكسر الميم وفتح الجيم اي في اي حالة ترانى باعضا
ترسيني ثم اجاب بقوله قد قتل الله زيادا اي ذلك في حالة قتل
الله زيادا اياها اعني لا معنى له وقيل باعضا المراد بالمحن
المحل فالمعنى في اي حالة ترانى في باعضا محلي لست
قاليا لان الله قتل زيادا اعني فالاستفهام على هذا انكاري
واراد بزياد زياد بن ابيه الذي استلحقه معاوية بن ابي
سفيان بنسبه واعترف بانه اخوه لابيه
الضعف عن العلاج فالعامل فيما يذكر متعد في المعنى
الى ما بعد اللام الزائدة لكنه بحسب الظاهر لازم
فهو مما في حكم اللازم كما قدمناه فزيادة اللام لا تنافي
كون الفعل لازما بحسب الظاهر مع ان لام التقوية ليست
زائدة محضة ولا معدية محضة كما في المغني فتسقط
اعتراض البعض تبلت بالفوقية فالهمزة

Copyright © King Saud University